# تقييم مسار الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة: 1990– 2016

# Evaluation of the path of openness in Algeria in the period: 1990-2016

سايح بوزيد [1] ♦، فاطمة بلخير [2]

أستاذ محاضر ، جامعة ورقلة، الجزائر، الإيميل: sayahbouzid@gmail.com

أستاذة مساعدة ، جامعة غرداية، الجزائر، الإيميل: fatibelkhir@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018-06-13 تاريخ القبول: 2018-12-02 تاريخ النشر: 2018-12-12

**ملخص:**

لا يختلف اثنان أن الجزائر تخلت عن الاشتراكية وتبنت سياسة التحرير والانفتاح منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي والى يومنا هذا ، عن طريق جملة من الإجراءات حاولت من خلالها بناء قاعدة حقيقية لهذا التحرير بخلق الإطار التشريعي والمؤسساتي ، ناهيك عن العلاقات الخارجية والمتمثلة أساسا في الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف ، لعل من أهمها على الإطلاق محاولة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. من أجل هذا حاولت الجزائر تحرير تجارتها الخارجية بكل الوسائل المتاحة، وهو الأمر الذي يتضح جليا من خلال تطور مؤشر الانفتاح الاقتصادي الذي يحقق معدلات متزايدة بشكل عام منذ بداية التسعينات ، مع تسجيل ارتباطه بشكل كبير لتقلبات أسعار النفط شانه في ذلك شان صادراتها.

هذه الورقة البحثية سوف تتمحور حول الإشكالية الرئيسية التالية: هل نجحت الجزائر في سياسة الانفتاح التي تبنتها منذ 1990 إلى اليوم؟ ماهي أهم الإجراءات التي اعتمدتها من أجل التحرير الإقتصادي والتجاري؟ ولهذا من الضروري تقييم مسار التحرر التجاري ومحاولة تدارك الأخطاء ومعالجة الإختلالات وبالتالي زيادة الاندماج والإنفتاح على العام الخارجي بدلا من التبعية الاقتصادية.

**كلمات مفتاحية:** انفتاح تجاري ، تحرير تجاري ، تجارة خارجية ، إصلاحات اقتصادية .

**تصنيف JEL** : F41، F59، F12، G38.

**Abstract:**

No one denies the fact that Algeria has abandoned communism and adopted the policy of liberalization and openness since the beginning of the last decade of the last century till nowadays. Algeria has embraced a sum of measures attempting to build a real base for this liberalization through the creation of a legislative and institutional framework, in addition to foreign relations which are mainly represented in bilateral and multilateral agreements and deals. The most important one is its trial to join the international organization of trade.

To reach the above mentioned reason, Algeria has tried to liberalize its foreign trade by the available means. This is evident through the development of the economic index of openness which is achieving high rates since the 1990's, recording its significant link with fluctuations in oil prices and as well as its exports. This leads to its economic dependency.

Keywords: openness, liberal trade, foreign trade, economic reforms

**JEL Classification**: F41،F59 ،F12 ،G38.

♦المؤلف المرسل: سايح بوزيد، الإيميل: sayahbouzid@gmail.com



المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

## 1.مقدمة:

لم يعد السؤال الآن في وقتنا الحالي حول أثار العولمة الاقتصادية وإنما كيف نواجه هذه العولمة ،والجزائر تحاول الإجابة على هذا التساؤال باتخاذ إستراتيجية اقتصادية شاملة مستدامة لكي تواكب هذا الوقع المفروض في عالمنا اليوم ، وعليه ضرورة إيجاد مكانة اقتصادية تضمن لها اكبر مزايا ممكنة مع أقل خسائر.

والمعلوم أن الواقع الحالي فرض على جميع دول العالم ضرورة الاتجاه إلى النظام الرأسمالي الداعي إلى الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدول في الحياة الاقتصادية، وما كرسه أكثر مؤسسات وهيئات دولية لعل من أهمها على الإطلاق المنظمة العالمية للتجارة، هذه الأخيرة التي تشترط على كل من يريد الانضمام لها الالتزام بمبادئ التحرير والانفتاح.

ونظرا للنتائج السلبية التي حققتها سياستها الاشتراكية والحمائية بعد الاستقلال والى غاية الثمانينات وما أسفر عليها من مشاكل طالت جميع المجالات، بالإضافة إلى حتمية العولمة وضرورة مسايراتها غيرت الجزائر الوجهة بداية من تسعينات القرن الماضي واتجهت نحو التحرير والانفتاح الإقتصادي والتجاري.

### 1.1 إشكالية البحث:

هذه الورقة البحثية سوف تتمحور حول الإشكالية الرئيسية التالية: هل نجحت الجزائر في سياسة الانفتاح والتحرير التي تبنتها منذ 1990 إلى اليوم؟ ماهي أهم الإجراءات التي اعتمدتها من أجل التحرير الإقتصادي والتجاري؟

**2.1 أسئلة البحث:** تتفرع عن التساؤل الرئيسي التساؤلات التالية:

- ماهي الأسباب الحقيقية التي دفعت بالجزائر إلى تغيير الاشتراكية والاتجاه إلى الانفتاح ؟
- ماهي أهم الإجراءات التي اعتمدتها من اجل التحرير؟
- هل كان مؤشر الانفتاح في الجزائر يعبر بشكل حقيقي على اتجاه الجزائر في هذا المجال؟

### 3.1 فرضيات البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع ومن اجل الإجابة على إشكالية الدراسة قمنا باستخدام منهجين وهما الوصفي والتحليلي فاستخدمنا المنهج الأول في الجانب النظري، واستعملنا المنهج التحليلي من أجل تحليل مؤشرات الاقتصاد الوطني وأهمها مؤشرات التجارة الخارجية على درجة الإنفتاح، حيث وضعنا فرضيات لبحثنا كالأتي:

- هناك العديد من الأسباب الاقتصادية التي أدت بالجزائر إلى التحرير؛
- تبنت الجزائر كل الإجراءات اللازمة من اجل تغيير الوجهة إلى التحرير؛
- عرفت الجزائر مؤشرات انفتاح مرتفعة كلها تدل على التحرير الفعلي للتجارة الخارجية في الجزائر.

### 4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا في المكانة المهمة التي تحتلها التجارة الخارجية اليوم في جميع اقتصاديات العالم ، بما تمثله من صورة حقيقة للهيكل الإنتاجي لأي دولة ، كما أنها تعتبر المصدر الرئيسي للعملة الصعبة ، بالإضافة إلى أن التحرير في هذا أصبح واقعا تتعامل معه الجزائر ، ولهذا فمن الضروري تقييم هذا المسار ومحاولة تدارك الأخطاء ومعالجة الإختلالات، كما نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في :

- التعرف على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر؛
- التعرف على اهم الأسباب والدوافع التي جعلت الجزائر تتخلى عن الاشتراكية وتتجه إلى الانفتاح؛
- محاولة قياس درجات الانفتاح في الجزائر وتقييمها.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لهذا من أجل الإلمام بجوانب الموضوع لكي نخرج في الأخير بخلاصة حول مسار الجزائر وتجربتها للتحرير التجاري والانفتاح خلال 26 سنة من هذا التحرير منذ 1990 و إلى غاية 2016 ارتأينا تقسيم هذه الورقة إلى المحاور التالية:

- وضعية الجزائر قبل التحرير والانفتاح.
- أسباب الانفتاح ودوافعه.
- تجليات الانفتاح وأهم الخطوات المعمول بها .
- تحليل مؤشر الانفتاح في الجزائر.

### 5.1 الدراسات السابقة:

– دراسة زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية للجزائر وإصلاحات صندوق النقد الدولي– تحليل دروس الأمس للاستفادة لأزمة اليوم –، مجلة المالية والأسواق، العدد الخامس، 01 /2016/09 ، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل التجارة الخارجية الجزائرية خلال برامج التبييت الاقتصادي والتكييف الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي بعد إبراز مفهوم الصندوق وسياساته ثمّ تحديد الاختلالات الهيكلية والمالية والاجتماعية التي عانت منها الجزائر قبيل اللجوء إلى الصندوق، بعد ذلكتمّ تحليل علاقتها معه، كما تعرضت الدراسة إلى تحليل واقع المبادلات الخارجية خلال هذه البرامج و في الأخير خلصت هذه الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها: بالرغم من السياسات التي اتبعتها الجزائر في إطار علاقتها مع صندوق النقد الدولي إلاّ أنّ ذلك لم تؤثر على هيكل تجارتها، حيث ظلّت معتمدة على المحروقات، كما بقي نصيب الصادرات من غير المحروقات ضعيف جدا لا يرقى إلى مستوى الإجراءات والتدابير التي اتخذت في إطار كل تلك البرامج والسياسات، فلولا الطفرة في أسعار النفط لبقيت الجزائر تحت وقع أزمة الديون.

– دراسة خالدي خديجة، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، 2005/05/01، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الاقتصاد الجزائري قبل التحرير وبعد التحرير وهذا بالتطرق إلى أهم الخطوة التي قامت بها الجزائر على المستوى الدولي في هذا المجال وهو طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وما لهذه الخطوة من آثار على الاقتصاد الجزائري نظرا لطبيعته الخاصة وهي الاعتماد على القطاع المحروقات، لكي تخرج بجملة من النتائج كان أهمها: ضرورة محاولة تغيير الجهاز الإنتاجي وتنويعه قبل الانضمام والتحرير، لان الجزائر سوف تتعرض لخسائر مالية كبيرة في المدى القصير والمتوسط جراء تخفيض الرسوم الجمركية ، لكن يعتبر الانضمام فرصة أمام الجزائر من اجل الاندماج في الاقتصاد العالمي شريطة محاولة استغلال المزايا التفضيلية الممنوحة للدول النامية وتحسين أوضاع الاقتصاد الجزائري ، الأمر الذي من الممكن له تعويض الخسائر التي سوف تتكبدها جراء الانضمام في المدى الطويل.

– دراسة اقاسم قادة ، كبير سمية ، تقييم التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1994، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 4 ، 2015 ، هدفت هذه الدراسة ، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تطور التجارة الخارجية الجزائرية بداية من التحرير الفعلي سنة 1994، وذلك بالتركيز على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي وكذلك اتفاق الشراكة مع منطقة التجارة الحرة العربية، مع التنويه على أن اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية قد دخلت حيز التنفيذ في 2005 ، أما الشراكة مع منطقة التجارة الحرة العربية فقد دخلت حيز التنفيذ فقط في 2009 ، وخلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج لعل من أبرزها: الجزائر قد تسرعت في إمضاء هذا الاتفاق مع الاتحاد الأوربي وذلك يجعل الجزائر من المفروض أن تعيد النظر في المفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للتجارة ، وفي أي اتفاق في المستقبل إذا لم تتهيأ لذلك ،كما ينبغي أن يكون لها موقف في اتخاذ القرارات التي تكون لصالح البلد وتعمل على ضمان لهذا الأخير فرص الاندماج في الاقتصاد العالمي بعدما يتم تهيئة البنى والمؤسسات الفعالة.

**2. الوضعية الاقتصادية للجزائر قبل الانفتاح:**

من المعلوم أن الجزائر بعد حصولها على الاستقلال 1962 خرجت بجملة من المشاكل والتشوهات على جميع الأصعدة سواء من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الجانب الثقافي والصحي، وعليه كان لا بد عليها أولا من إعادة بناء ذاتها ومن ثم انتهاج سياسة اقتصادية معينة، ونظرا لأن الاتحاد السوفيتي آنذاك وعلى رأسه روسيا كانت تدعم القضية الجزائرية، تبنت الجزائر النظام الاشتراكي الذي يعتمد على الملكية العامة، تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وسياسة الحماية في التجارة الخارجية هده الأخيرة مرت بالمراحل التالية.

**1.2 مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1963– 1970) :**

بعد الاستقلال مباشرة كان لزاما على الجزائر إيجاد تشريعات تسمح لها بضبط الأمور في جميع المجالات فبالنسبة لقطاع التجارة الخارجية تجسد الإطار التشريعي في كل من ميثاق طرابلس 1962،ميثاق الجزائر 1964 واللذان ينصان على ضرورة مراقبة التجارة الخارجية من خلال مبدأ تأميم التجارة الخارجية[1]، فميثاق طرابلس 1962، تم تقرير فرض الدولة رقابتها على الواردات والصادرات من خلال تأميم الفروع الرئيسية للتجارة الخارجية وتجار الجملة والمؤسسات الحكومية ، أما ميثاق الجزائر جاء ليكرس الرقابة بشكل اكبر على التجارة الخارجية من خلال تحديد طبيعة السلع التي يمكن استيرادها وذلك عن طريق رخص الاستيراد ،بالإضافة إلى نظام الحصص ولم يقتصر الأمر على الواردات فقط بل أن تقيد التجارة الخارجية مس حتى جانب الصادرات عن طريق جملة من الإجراءات تمثلت أهمها في : مراقبة الصرف ، وضع تعريفة جمركية تشجع استيراد السلع التجهيزية وتحد من استيراد السلع التي لا تلزم عملية التنمية[2].

**2.2 مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1971–1988 ):**

في الحقيقة أن احتكار الدولة للتجارة الخارجية –كما اشرنا سالفا– كان مند ستينات القرن الماضي لكن مس بعض المجالات فقط ومن اجل تحقيق أهداف التنمية في فترة السبعينات خاصة مع تطبيق المخطط الرباعي 1970–1973 تم تسليم الوردات والصادرات بشكل كامل تقريبا لمؤسسات تابعة للدولة استخدمت فيها هذه الأخيرة جملة من الوسائل لاحتكار التجارة الخارجية تمثلت في[3]:

- التجمعات المهنية للمشتريات؛
- منح حق احتكار المؤسسات العمومية؛
- الرخص الإجمالية الاستيراد.

وعليه فان كل مؤسسة من هذه المؤسسات العمومية يوكل لها احتكار التجارة الخارجية حسب مجال تخصصها، إذ كان الهدف من هذا الإجراء التحكم في التدفقات التجارية وإدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والاجتماعي. ومن الأهمية بمكان التنويه إلى أن من بين أهم الأساليب التي اعتمدتها الجزائر لتجسيد هذا الاحتكار إصلاح التعريفة الجمركية خلال سنتي 1973،1986 وهذا حسب التالي :



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**أ– إصلاحات 1973**: مند الاستقلال إلى غاية 1972 كانت التعريفة الجمركية تضم خمس نسب وهي: (الإعفاء 0% ، 10%، 20% ،30% ،50 %) [4]، لتأتي تعريفة 1973 تماشيا مع التوجهات الجديدة للدولة في تلك الفترة، حيت تم إلغاء تصنيف البضائع حسب المناطق الجغرافية بالإضافة إلى تعديل النسب الخمس سالفة الذكر ،لكي تصبح التعريفة الجمركية لسنة 1973 تشمل كل من تعريفة القانون العام وتعريفة القانون الخاص[5]:

- تعريفة القانون العام : هذه التعريفة تطبق فقط على الدول التي منحت للجزائر حق الدولة الأولى بالرعاية.
- تعريفة القانون الخاص: بالنسبة لهذه التعريفة فإنها تطبق على الدول التي لها أفضليات مع الجزائر من الناحية التجارية مثل دول المغرب العربي . والجدير بالذكر انه في هذه الفترة ألغيت الامتيازات التي كانت ممنوحة للدول الأوروبية بل وأكثر من ذلك نتج عن مفوضات قامت بين المجموعة الأوربية والجزائر امتيازات تعريفية استفادت منها الجزائر بالإضافة إلى كل من المغرب وتونس.

أما بالنسبة للمعدلات التي جاءت بها هذه التعريفة فكانت: الإعفاء 0 %، المعدل المخفض الخاص 3 %، المعدل المخفض 10 %، المعدل العادي 25 %، المعدل المرتفع 40 %، المعدل المرتفع الخاص 70 %، المعدل العالي 100 %، والملاحظ لهذه التعريفة يستشف بشكل واضح السياسة الاقتصادية التي تبناها الرئيس الراحل هواري بومدين في تلك الفترة والمعتمدة أساسا على تخفيف التبعية الاقتصادية للخارج وخاصة للدول الأوروبية عن طريق إلغاء الامتيازات الضريبة الممنوحة سالفا وانتهاج سياسة تقشف للمحافظة على موارد الدولة عن طريق كبح استيراد المواد الكمالية ،بالإضافة إلى تشجيع الصناعة المحلية وحمايتها من المنافسة الأجنبية غير المتكافئة وهذا ما تجسد من خلال النسب الضريبية المخفضة (3–25 %) على استعمال المواد الأولية والمنتجات الوسيطية بل وأحيانا الإعفاء تماما ، وفي نفس الوقت فرض ضريبة مرتفعة جدا على المنتجات المستوردة المماثلة قد تصل ما بين (40–100 %)، وللإشارة فقد استفادت المواد الأساسية من عدم دفع الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج المطبق عند الاستيراد سنة 1975، وهذا بهدف تغطية العجز الذي قد يحدث في السوق المحلي من المنتجات الأساسية ( الحبوب، الخضر، الزيوت ...)[6].

**ب– إصلاح التعريفة الجمركية 1986**: تعتبر فترة الثمانينات من القرن الماضي من أصعب الفترات التي مرت بها الجزائر على الصعيد الاقتصادي، ولم يقتصر الأمر على الجانب الاقتصادي بل امتدت الأزمة إلى باقي الأصعدة الأخرى لاسيما الجانب الاجتماعي والأمني، وهو ما تجلى في مظاهرات 1988 ثم العشرية السوداء في فترة التسعينات، وبالعودة للحديث على الجانب الاقتصادي فهذه الفترة عرفت تفاقم شديد لحجم المديونية الخارجية بسبب تراجع إيرادات الدولة نظرا للانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار المحروقات سنة 1986، وعليه كان لزاما على الدولة تبني سياسة جديدة ، وإيجاد طرق بديلة لتعويض هذا النقص في إيرادات الدولة، لتأتي السياسة الضريبية الجديدة الصادرة في قانون المالية لسنة 1986 والمتعلقة بالقانون رقم 06/86 المؤرخ في 1986/06/25، حيث تم رفع الرسم الجمركي الأقصى من 100% إلى 120% وزاد عدد المعدلات الجمركية من خمس معدلات إلى 19 معدلا، وكل هذا من أجل زيادة مداخيل الدولة من الرسوم وليس من أجل الحماية لأن الجزائر في هذه الفترة كانت قد قدمت طلب العضوية إلى الجات[7].



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الجدول رقم (01)**: توزيع نسب الحقوق الجمركية لسنة 1986 على إجمالي البنود التعريفية والواردات.

| النسب | عدد البنود التعريفية | الواردات بمليون دج | النسب من الواردات الإجمالية |
|---|---|---|---|
| %0 | 581 | 682.5 | %28 |
| %3-1 | 915 | 274.23 | %31 |
| %10-5-3 | 1668 | 425.15 | %21 |
| %25-20-15 | 678 | 216.60 | %08 |
| %45-40-35-30 | 803 | 26.80 | %11 |
| %120-50 | 857 | 19.30 | %01 |
| المجموع | 5502 | 1834.28 | %100 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للجمارك 1986 متوفر على الموقع:
/ http://www.douane.gov.dz

من الجدول السابق نلاحظ ان التعريفية الجمركية لسنة 1986 تميزت بـأن الهدف من هذه التعريفة الجمركية هو الحصول على إيرادات غير نفطية بعدما انخفض سعر البترول، فنتيجة لهده التعريفة الجمركية ارتفعت الإيرادات الجمركية للجزائر من 5.5 مليار دولار سنة 1986 إلى 7 مليار دولار سنة 1987، وكذالك 28 % فقط من الواردات أعفيت من التعريفة الجمركية بينما أكثر من 71% خضعت لمعدلات جمركية تتراوح ما بين 3–45 %، وعليه فجل العمليات الجمركية خضعت لمعدلات ضريبية مرتفعة من أجل زيادة إيرادات الدولة غير النفطية، ويمكن التنويه إلى أن هذه الخطوات تعتبر أهم الاتجاهات التي تبنتها الجزائر منذ الاستقلال والى غاية نهاية الثمانينات من القرن الماضي في ظل انتهاجها النظام الاشتراكي، ولكن بداية من 1987 تقدمت الجزائر رسميا بطلب الانضمام إلى الجات وبذلك طوت الجزائر صفحة الاشتراكية.

### 3. أسباب ودوافع الانفتاح والتحرير:

اتجهت الجزائر إلى سياسة التحرير والانفتاح الاقتصادي نظرا لعدة أسباب داخلية وخارجية نذكر من أهمها:

#### 1.3 الأسباب الخارجية:

إن توجه الجزائر إلى الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية لم يكن بمحض الصدفة، كما انه لم يكن فقط بسبب الأوضاع الداخلية التي كانت تعيشها الجزائر في تلك الفترة (سنأتي على ذكرها لاحقا)، بل أيضا نتيجة لجملة من المتغيرات على الساحة الدولية غيرت الموازين والقوى الفاعلة في الاقتصاد العالمي ككل ، ولعل من أهم هذه الاسباب نجد[8]:

**أ– تحولات الاقتصاد العالمي**: الحرب العالمية الثانية وما أسفر عنها من نتائج بخروج الولايات المتحدة الأمريكية تقريبا الرابح الوحيد منها، والدور الكبير الذي لعبته في تمويل إعادة إعمار أوربا الغربية من الدمار الذي قد أصابها بالإضافة إلى مؤتمر بروتن وودز وما انجر عنه من اتفاقيات ومن بينها ظهور "الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية " كل هذه الأسباب أدت إلى تغيير النظام التجاري العالمي وحتمية انضمام كل دول العالم إلى النظام الجديد، والاستفادة من المزايا الممكن تحقيقها أثر الانضمام.

**ب– انهيار الاتحاد السوفيتي**: كان الاتحاد السوفيتي يشكل دعما كبيرا للدول التي تتبنى النظام الاشتراكي، لكن بعد انهياره سنة 1989 وتوحيد الألمانيتين أدى هذا الحدث الكبير في العالم إلى إعادة تغيير المنظومة السياسية للعديد من الدول بل وأكثر من ذلك مثل هذا الحدث صدمة حقيقية لبعض الدول الأخرى التي مازالت تتشبث بالنظام الاشتراكي، وعليه فقد اضطرت الدول النامية إلى ضرورة التأقلم مع الواقع الجديد وإعادة النظر بشكل جذري في منظومتها الاقتصادية، ضف إلى ذلك تميزت هذه الفترة أيضا برفع الدول المصنعة أسعار صادراتها للدول النامية المصدرة للبترول ومن بينها الجزائر.


www.manaraa.com

**ت– الأزمة البترولية 1986**: إن انهيار أسعار البترول لسنة 1986 ونزولها تقريبا لحوالي 14 دولار أمريكي للبرميل بعدما كان يتراوح ما بين 30–31 دولار سنة 1985، أدخل الدول المعتمدة على تصدير البترول مثل الجزائر في دوامة من المشاكل الاقتصادية المتأتية من انخفاض أسعار المحروقات ، وبالتالي ضرورة التفكير في سبل أخرى لإيجاد إيرادات خارج المحروقات هذا من جهة ، ومن جهة أخرى في نفس الفترة ظهرت بشكل قوي في السوق العالمية دول أخرى مصدرة للبترول خارج الأوبك مثل (روسيا ، النرويج ، المكسيك ، كازاخستان ، كندا) وبالتالي اشتداد المنافسة بين هذه الدول.

**2.2 الأسباب الداخلية:**

أثر الانخفاض الكبير لأسعار النفط على وضعية الاقتصاد الجزائري، ومن بين المشاكل الاقتصادية التي كان يعاني منها:

**أ– التضخم**: بعد الاستقلال انتهجت الجزائر سياسة تنمية اعتمدت على الصناعات الثقيلة والنمط الاشتراكي، تميزت بسوء التسيير وأثبتت فشلها على جميع الأصعدة حيث أن الاختلال في التوازنات المالية أدى إلى تزايد ظاهرة التضخم في الجزائر، إذ أصبح العرض لا يستطيع مواكبة الطلب، وبالتالي لا بد من التغيير والاتجاه من السياسة الحالية إلى التحرير والانفتاح لعله يكون الحل للازمة الاقتصادية التي كانت تتخبط فيها الجزائر في تلك الفترة، والجدول الموالي يوضح لنا قيم التضخم في الجزائر.

**الجدول رقم (02)**: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1988– 2015)

| السنوات | 1989 | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل التضخم % | 9.32 | 17.88 | 25.90 | 31.68 | 20.52 | 29 | 29.79 | 18.70 | 5.70 |
| السنوات | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
| معدل التضخم % | 5.00 | 2.6 | 0.3 | 4.2 | 1.4 | 2.6 | 3.6 | 1.6 | 2.3 |
| السنوات | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
| معدل التضخم% | 3.6 | 4.9 | 5.7 | 5.5 | 4.52 | 8.89 | 3.26 | 2.92 | 4.8 |

**المصدر**: الملاحق الإحصائية لتقارير بنك الجزائر متوفر على الموقع: http://www.bank-of-algeria.dz / ، يوم 2015/05/10.

**ب –عجز ميزان المدفوعات**: الجزائر لا تصدر تقريبا سوى المحروقات فإن ميزان مدفوعاتها يتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول هذا من جهة، من جهة أخرى التبذير وسوء التسيير بالإضافة إلى الاستهلاك أكثر من الإنتاج كل هذه العوامل كانت نتيجتها العجز الكبير الذي عرفه ميزان المدفوعات في تلك الفترة خاصة بعد انخفاض أسعار البترول سنة 1986.

**الجدول رقم (03)**: رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر (1984–1999) الوحدة مليار دولار

| السنوات | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 | 1990 | 1991 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ميزان المدفوعات | 0.33- | 1.2 | 1.49- | 0.35- | 0.96- | 0.77- | 0.84- | 1.047 |
| السنوات | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
| ميزان المدفوعات | 0.23 | 0.01- | 4.38- | 6.32- | 2.09- | 1.16 | 1.74- | 2.38- |

**المصدر**: الملاحق الإحصائية لتقارير بنك الجزائر متوفر على الموقع: http://www.bank-of-algeria.dz/ ، يوم 2015/05/10.

من الجدول السابق نلاحظ العجز المستمر الذي ميز ميزان المدفوعات الجزائري منذ ثمانينات القرن الماضي إلى غاية أواخر تسعينات القرن الماضي، سواء لما كانت الدولة تنتهج سياسة احتكار التجارة الخارجية ، 1984 أو حتى بعد بداية تبنيها لتحرير التجارة الخارجية في فترة التسعينيات، ولعل السبب في ذلك يعود بالنسبة إلى المرحلة الأولى إلى سوء التسيير والزيادة المفرطة في الاستيراد مع بقاء الإنتاج على حاله، أما الفترة الثانية ورغم كل الإصلاحات التي تبنتها الجزائر (سوف نأتي على ذكرها لاحقا)



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أن ميزان مدفوعاتها بقي يعاني من العجز وهذا راجع للفترة العصبية التي كانت تمر بها من الناحية الأمنية التي كانت لها نتائج وخيمة على جميع الأصعدة بما فيها المجال الاقتصادي[9].

**ث– أزمة المديونية:** لم تكن الجزائر وحدها تعاني من ظاهرة تفاقم أزمة المديونية خلال تلك الفترة وإنما هو الحال نفسه عند غالبية الدول التي كانت تعتمد في صادراتها على المحروقات، فبعد انخفاض الكبير في أسعار النفط آن ذاك دخلت غالبية الدول النامية في مشكلة الديون الخارجية، والجزائر عانت من هذه الظاهرة لفترة طويلة نظرا لاعتمادها في صادراتها على النفط تقريبا بشكل كلي، بالإضافة إلى الفشل الكبير للخطط التنموية في العهد الاشتراكي للجزائر والتي اعتمدت على الصناعات الثقيلة التي تتطلب إمكانيات كبيرة سواء من الناحية المادية أو البشرية وطبقتها الجزائر التي كانت مازالت خارجة من استعمار تركها حبلى بجملة من المشاكل، وما زاد الطين بلة مشكلة خدمة الدين التي أصبحت تستنزف الجزء الأكبر من احتياطات الدولة والعملات الأجنبية [10]، والجدول الموالي يبين لنا تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (1984– 2002).

**الجدول رقم ( 04)** : تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة: (1984–2003). الوحدة مليار دولار أمريكي

| السنة | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قيمة الدين | 15.94 | 18.40 | 22.90 | 25.02 | 26.74 | 28.57 | 28.37 | 27.87 | 26.67 | 25.72 |
| السنة | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
| قيمة الدين | 29.48 | 31.57 | 33.56 | 31.22 | 30.47 | 28.14 | 25.08 | 22.31 | 22.54 | 23.35 |

**Source**: Banque d'Alger évolution de la dette extérieure de l'Algérie 1984-2004 p 4

من الجدول السابق نلاحظ الارتفاع المتزايد للديون الخارجية منذ فترة الثمانينات إلى غاية نهاية التسعينات وذلك لأسباب سالفة الذكر والمتمثلة أهمها في انخفاض أسعار البترول والأوضاع الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر، إلا أن هذه الديون بدأت تعرف تراجعا بداية من 2000، وهذا نظرا لعودة أسعار البترول للارتفاع مرة أخرى ،بالإضافة إلى جملة الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها في هذه الفترة من زيادة الإيرادات وترشيد النفقات، ناهيك عن الاستقرار التدريجي للأوضاع الأمنية والسياسية[11].

### 4. خطوات الإنفتاح في الجزائر:

ظهرت البوادر الأولى للانفتاح في الجزائر عندما انطلقت في تنفيذ برنامجي التصحيح الهيكلي ما بين 1989 و1991 تحت إشراف صندوق النقد الدولي، لكي تعبر الحكومة بهذه الخطوة عن إرادتها الجادة نحو تغيير السياسة إلى الانفتاح من أجل الخروج من الأزمة التي كانت تتخبط فيها، وبالفعل انتهت المفاوضات بالتوقيع على اتفاقيتين أولها كان في 1989/05/30 والثاني 1991/06/03 واللذين ارتكزتا على ضرورة ابتعاد الدولة عن المجال الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص ومحددات السوق الحر بالإضافة إلى اعتماد المزيد من الإجراءات التي من شأنها ترشيد الاستهلاك وتحرير الأسعار[12].

وعموما فإن الجزائر اعتمدت جملة من الإجراءات كمدخل أولي للانفتاح خلال فترة التسعينات تمثلت أهمها في :

– التحرير الجزئي للأسعار من خلال صدور القانون الخاص بضبط الأسعار رقم 89–12 الصادر في 1989/03/05 [13]والذي يهدف إلى تطبيق الأسعار الحقيقية مع اتجاه الدولة التدريجي للتخلي على سياسة الدعم خاصة بالنسبة للسلع غير الأساسية إذ أشار هذا القانون في المادة الثالثة منه أن الأسعار تخضع لجملة من المقاييس مثل: العرض والطلب، شروط المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك، التحكم في أسعار السلع والخدمات الإستراتيجية[14].

– صدور القانون رقم 90–10 بتاريخ 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض: الذي يهدف لتكريس مبدأ عدم التمييز بين القطاع الخاص والعام ولصالح هذا الأخير كما كان معمولا به سابق، بل و أكثر من ذلك منح امتيازات للقطاع الخاص[15].



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– تخفيض قيمة الدينار الوطني: قامت الجزائر رسميا بتخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال عامي 1991 و1994 وهذا بضغط من صندوق النقد الدولي بهدف تصحيح الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي (التقييم المفرط للدينار) وتقليص الفرق بين السعر الرسمي والموازي الذي تزايد بشكل حاد (حوالي 50% )[16].

والجدير بالذكر أنه في 1991/09/30 ووفقا للاتفاقية سالفة الذكر مع FMI فقد تم تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري بنسبة 22% حيث بلغ سعر صرف الدينار 22.5 دج مقابل واحد دولار أمريكي واستقر عند هذه القيمة إلى غاية 1994 ويمكن لنا أن نبين مراحل الانخفاض التدريجي بداية من 1987 التي مر بها الدينار الجزائري[17] حسب الجدول الموالي:

**الجدول رقم (05 ):** تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1987–1991) الدينار مقابل الدولار.

| السنة | 1987 | 1988 | 1989 | 1990 | 1991 |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة الدينار | 4.9 | 5.91 | 7.61 | 10 | 17.7 |

**Source :** Banque Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie , rapport 2001 , juillet 2002 .p97

– صدور قانون الاستثمار لسنة 1993: الصادر بتاريخ 1993/10/05 بموجب مرسوم التشريعي رقم 93–12، هدف هذا القانون إلى التحرير الاقتصادي بفتح أسواق رأس المال الأجنبية والوطنية عن طريق جملة من الإجراءات تمثلت في[18] :

- الحق في الاستثمار بحرية تامة في إطار القانون المعمول به في الجزائر؛
- عدم التميز بين المستثمرين الأجانب والمحليين في الحقوق والواجبات؛
- انحصار دور الدولة في تقديم التحفيزات للمستثمرين أساسا عبر التخفيضات الجبائية .

– خوصصة القطاع العام: ظهرت فكرت الخوصصة لأول مرة في الجزائر في قانون المالية التكميلي لسنة 1994 الذي نص على إمكانية فتح رأسمال المساهمين الخواص، بالإضافة إلى إمكانية التنازل عن أصول المؤسسات العامة لفائدة الخواص، وبعدها صدور دستور 1996 الذي نص على اختصاص السلطة التشريعية في وضع القواعد الخاصة لنقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص وبهذا انطلقت عملية الخوصصة بشكل فعلي لمجموعة من المؤسسات سنة 1996، وللعلم تم المصادقة على برنامج الخوصصة من طرف البرلمان سنة 1995، هدفت الحكومة من هذا الإجراء إلى تخفيف العبء المالي لمؤسسات القطاع العام التي كانت تحقق نتائج سلبية نظرا لسوء التسيير هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تطبيق وصفة FMI من أجل الحصول على الإعانات المالية[19].

– إرساء مبدأ حرية التجارة والصناعة: الذي كرسه دستور 1996 في المادة 37 التي تنص على أن حرية التجارة والصناعة مضمونة وتمارس في إطار القانون[20].

عموما كانت هذه أهم الخطوات الأولى على مستوى الاقتصاد ككل ، مست جميع القطاعات الاقتصادية تبنتها الجزائر من أجل التحرير والانفتاح .

### 5. الإطار المؤسساتي لتحرير التجارة الخارجية:

أما بالنسبة لجانب التجارة الخارجية على وجه الخصوص فلقد خطت الجزائر خطى سريعة في هذا المجال تجلت في العديد من الإجراءات والقوانين والمؤسسات التي استحدثتها من أجل تحرير التجارة الخارجية وسوف نحاول فيما يلي تسليط الضوء على أهم هذه الإجراءات:



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

### 1.5 تنظيم بنك الجزائر للتجارة الخارجية:

ذكرنا سالفا أن قانون النقد والقرض جاء لكي يزيل التفرقة بين القطاع العام والخاص، بل وتشجيع القطاع الخاص وهذا القانون جاء أيضا لكي يوسع من صلاحيات بنك الجزائر ويبرز له الأهمية الكبيرة في مجال تسيير ومراقبة التجارة الخارجية للدولة ،ناهيك عن دوره التقليدي في النظام المصرفي والسياسة النقدية ولعل من بين المواد مثلا التي أكدت على أهمية بنك الجزائر ما جاء في المادتين 55 و56 والمتعلقة بضرورة استشارة الحكومة للبنك المركزي في كل مشروع ، قرار ، أو نص يخص العمليات المالية والنقدية كما أن للبنك المركزي مهمة تنظيم عمليات الصرف والسهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد[21].

وعليه وعلى أساس أن بنك الجزائر أوكلت له مهمة تنظيم التجارة الخارجية فإن هذا الأخير ثمن بدوره الدور الكبير للبنوك في مجال تطوير التجارة الخارجية وعلى هذا الأساس قام بوضع عدة أنظمة[22] :

– النظام 90–02 ويتضمن فتح التعامل مع حساب أو عدة حسابات للعملة الأجنبية في البنوك التجارية للمؤسسات والشركات ذات الطابع الاقتصادي، وتم تعزيزه بالتعليمة 94–20 الصادرة بتاريخ 1994/04/12؛

– النظام 90–30 يحدد هذا النظام شروط تحويل الأموال المراد استثمارها ، ونفس الشيء بالنسبة لتحويل الأرباح وهذا كله تحت مراقبة وبموافقة بنك الجزائر؛

– المرسوم التنفيذي 91–37 الصادر في 1991/02/13 والمتضمن ضرورة تحرير التجارة الخارجية وإلغاء نظام رخص الاستيراد والتصدير؛

– التعليمة رقم 03/19 الصادرة في أفريل 1991 تتضمن الصرف حيث ألغى فيها بنك الجزائر الدفع بالعملات الأجنبية واستبدالها بالدفع بالعملة المحلية، إلغاء ميزانية العملات الأجنبية للمؤسسات العمومية، كما مكن المستوردين من الحصول على تمويلات خارجية مقابل دفع مبلغ الواردات بالدينار الجزائري.

### 2.5 تنظيم عمليات الاستيراد:

في قانون المالية التكميلي لسنة 1990 جاءت مواد صريحة تبين إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية وتنازلها عند هذا الدور لكل من تجار الجملة والوكلاء المعتمدين وقد أتى المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 1991/02/13 لكي يحدد في المادة الثانية من لهم الحق بممارسة التجارة الخارجية بشكل مفصل، أما فيما تعلق بالتعريفة الجمركية فلقد اتجهت الجزائر إلى اعتماد هذه الأخيرة من أجل تحرير المبادلات التجارية وتخفيض العوائق أمام الاستيراد كمرحلة أولى سنة 1992 بتخفيض نسب معدلات الرسوم الجمركية من 19 إلى 7 معدلات فقط بالإضافة إلى الحد الأقصى الذي بلغ 60% بدلا من 120% المعمول بها سنة 1986 وكانت هذه المعدلات 60% ,40%,25%,15%,7%,3%,0% هذا كان كمرحلة أولى، واستمرت الجزائر على نفس النهج بزيادة تخفيض الرسوم الجمركية سواء من ناحية عدد المعدلات أو حتى الحد الأقصى وهو ما يوضحه الجدول التالي[23]:

**الجدول رقم (06)**: تطور نسب الرسوم الجمركية في الجزائر منذ 1994.

| القانون | قانون المالية 1995 | قانون المالية 1996 | قانون المالية 2001 | قانون التكميلي 2001 | قانون المالية 2003 |
|---|---|---|---|---|---|
| النسب% | 60،40،25،15،7،0 | 50،40،25،15،7،5،3،0 | 45،25،15،5،0 | 40،25،15،5،0 | 30،15،5،0 |

**المصدر**: الجريدة الرسمية رقم37 المؤرخة في 2003/06/15 متوفرة على الموقع www.jarodp.dz ، يوم 2014/02/12



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الأهمية بمكان الإشارة أنه إلى جانب هذه المعدلات تفرض رسوم جمركية أخرى على الواردات تتمثل في[24]:

– الرسم على القيمة المضافة: TVA وهذا بهدف تحقيق المساواة في تحمل العبء بين السلع الأجنبية والوطنية .

– الحق المؤقت على الاستيراد: تأسس عام 2001 نسبة 60% على أن يتم تفكيكه خلال 5 سنوات بمعدل 12% إبتداء من 2002 ألغي نهائيا 2005.

– الرسم الداخلي على الاستهلاك: والذي قد يصل إلى 100% يتم فرضه على التداول المحلي لسلع تحددها قوانين المالية، وللإشارة هذه المنتجات لا تنتج محليا.

والجدير بالذكر فقبل التحرير والانفتاح كان هناك ما يسمى بالمعايير التقنية والمهنية والتي تفرض تقريبا على كل الواردات ولكن ومع الإصلاحات تقلصت القائمة حاليا لكي تصبح تشمل فقط بعض المواد الحساسة مثل: حليب الأطفال، المواد الصيدلانية والجراحية، القمح، أما بالنسبة للمواد الممنوعة من للاستيراد فقد تم إلغاء المواد الممنوع استيرادها تدريجيا ماعدا تلك المضرة بالصحة أو المهددة للأمن الوطني (لكن بعد الأزمة الأخيرة عادت جملة من المواد لمنعها مرة أخرى مثل السيارات، مواد التجميل) من أجل عملية التقشف.

كل الإجراءات سالفة الذكر كان لابد لها من المؤسسات والهيئات التي تسهر على تطبيقها على أرض الواقع ومن أجل هذا ولترقية الصادرات خارج المحروقات –كهدف لا بد من تحقيقه للتخلص من التبعية لتقلبات أسعار المحروقات –استحدثت مجموعة من المؤسسات تسهر على تنفيذ الأهداف المسطرة تمثلت أهمها في:

– تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية: بموجب المرسوم التنفيذي رقم 207/94 المؤرخ في 1994/07/16 تم إعادة تنظيم دور وزارة التجارة خاصة في ما تعلق بجانب التجارة الخارجية حيث تم تكليفها بمهمة ترقية التبادل التجاري مع الخارج ومن أجل تأدية هذا الدور على أكمل وجه تم استحداث مديرية عامة للتجارة الخارجية – بنفس المرسوم – تتألف بدورها من مديريات فرعية لكل من أوروبا أمريكا، آسيا، إفريقيا، الدول العربية، أمريكا اللاتينية ،بالإضافة إلى مديرية لترقية التبادل التجاري الخارجي وتتكون من مديرية فرعية للتنظيم و التأطير وأخرى لدعم الصادرات[25].

– إنشاء الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية PROMEX : بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96–327 الصادر في 1996/10/01 والذي أوكلت له عدة مهام نذكر من بينها[26] :

- إنشاء بنك معطيات وشبكة المعلومات من أجل خدمة جميع المعنيين بالتجارة الخارجية؛
- إنشاء وتطوير علاقات التبادل مع المنظمات الأجنبية المماثلة.

– الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI: بموجب المرسوم 96–93 الصادر في 1996/03/03 وهي مؤسسة ذات طابع صناعي تجاري تابعة للقطاع العام تتمثل أهم مهامها في :

- العمل على تنظيم اللقاءات والتظاهرات الاقتصادية داخل وخارج الوطن مع إبداء رأيها في الاتفاقيات التجارية مع البلدان الأجنبية؛
- التدخل في حالة وجود نزاع تجاري وطني أو دولي وإنشاء مؤسسة تعديل وفقا لطلب المتعاملين.

– الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96–205 الصادر في 1996/06/05 أوكلت لها مهمة ضمان القرض وجميع المخاطر التي من الممكن أن يقع فيها المصدر كعدم القدرة على التسديد من طرف المشتري ،أو عدم تقبله للسلع والخدمات التي طلبها ،وللإشارة فبموجب نفس المرسوم تم إنشاء صندوق خاص لترقية الصادرات FSPE



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الغاية منه هو التدخل لتمويل الأبحاث المتعلقة بالأسواق الدولية بغية النفاذ الأفضل للمنتجات المحلية له،وللعلم فقد تم تحديد مجال تدخل الصندوق بمقتضى المادة 129 من قانون المالية لسنة 1997، إذ لم يعد فقط تلك الوسيلة لتقديم المساعدات المعنية بل أصبح أشبه بمؤسسة مالية تضمن السير الحسن لعمليات التصدير[27].

**3.5 منطقة التجارة الحرة العربية:**

في الحقيقة أن الجزائر و بعد تبنيها سياسة الانفتاح والتحرير لم تكتفي فقط بالقوانين، المراسيم والإطار المؤسساتي بل اتجهت أكثر للاندماج في الاقتصاد العالمي والتفتح عليه من خلال الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، حيث انضمت الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية سنة 2009 ، وبعد هذا الانضمام وبداية من جانفي 2009 أصبحت كل السلع المصدرة أو المستوردة بين الدول العربية المنظمة إلى الاتفاقية معفية من الحقوق الجمركية إلا أن الجزائر استثنت من هذا الإجراء قائمة تضمن بعض السلع التي لها مبررات صحية، اقتصادية ، اجتماعية28.

**4.5 الشراكة الأورو جزائرية:**

وقعت الجزائر هذه الاتفاقية مع الإتحاد الأوروبي في 2001/04/22 بفالنسيا الاسبانية ودخلت حيز التنفيذ في 2005/09/01، وعلى مستوى تحرير التبادل التجاري تميزت أساسا بتركيز الإعفاءات الجمركية على المنتجات الصناعية أكثر من المنتجات الزراعية، على أساس أن الاتحاد الأوروبي ينتهج سياسة حمائية متشددة على القطاع الزراعي ، وما يثير الانتباه في هذه الاتفاقية أن الجزائر لا تستعمل نظام الحصص في سائر معاملاتها ولكن استخدمت هذه الوسيلة فيما تعلق بالإعفاءات الجمركية، حيث أن أرادت سلعة معنية الاستفادة من إعفاءات جمركية لابد عليها أن لا تتجاوز كمية معينة، مع العلم أن القيود الكمية استخدمت فقط في المجال الزراعي دون الصناعي[29].

**5.5 الجزائر والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية OMC:**

تعود علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة إلى النواة الأولى لها لما كانت عبارة عن "الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية" ، إذ كانت الجزائر تشارك في اتفاقية "الجات " على أساس عضو ملاحظ فقط ولكن ومع سنة 1987 قدمت الجزائر لسكرتارية الجات مذكرة تعبر فيها عن الانضمام لها ، وذلك في 1987/04/30 إلا انه رفض نظرا لعدم وجود سياسة تجارية واضحة للجزائر بالإضافة إلى الأوضاع التي كانت تعيشها.

بعد الإعلان عن ميلاد "المنظمة العالمية للتجارة" سارعت الجزائر إلى طلب الانضمام لها فتقدمت بصفة رسمية بمذكرة تشرح فيها سياستها الخارجية في 1996/06/05 وفي جنيف يومي 22-1998/04/23 تم عقد أول الجولات من المفاوضات مع الجزائر إذ تم في هذه الجولة الإجابة والمناقشة على 500 سؤال طرحته البلدان الأعضاء، توقفت المفاوضات في 1999 لكي تستأنف مرة أخرى في سبتمبر 2001 لكي تمر الجزائر بذلك على 10 جولات من المفاوضات أجابت فيها على 1600 سؤال، وبعد كل الإجراءات والتدابير التي قامت بها الجزائر ،تقلصت إشكاليات الانضمام لتصل إلى 8 محاور نهاية 2009 تنقسم إلى مجموعتين: الأولى تتعلق بالسيادة الوطنية وهو ما أكدت الجزائر على عدم التنازل عنها كما أكدته وزارة التجارة 2010 ، والمجموعة الثانية تتعلق بقصور النظام على المستوى التشريعي القانوني، التقني وكذا من حيث تأقلم المجتمع الجزائري مع التحرير ومظاهره. وعلى الرغم من أنه مازالت هناك نقاط خلاف بين الجزائر وOMC إلا أن الجزائر مازالت في المفاوضات والمناقشات إلى يومنا هذا آملة في ذلك كسب تأشيرة الانضمام إلى هذه الهيئة الدولية بغية الاستفادة من مزايا الانضمام، وهذا بالرغم من السلبيات والآثار التي قد تنجم عن الانضمام[30].



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**6. مفهوم مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي وأهمية:**

الدول التي تحقق معدلات درجة انفتاح عالي هي تلك الدول التي تتميز هياكل انتاجها وصادراتها بالتنوع أكثر من تلك التي تحقق درجات انفتاح منخفضة ، والتي يعبر انخفاض هذا المؤشر على ضعف إنتاجيتها وأحادية هيكل صادراتها ، ولعل نسبة التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام تعتبر من أهم المؤشرات لقياس درجة الانفتاح على الاقتصاد الدولي، حيث أن هذا المؤشر يبين لنا أيضا درجة انكشاف الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي ومدى الارتباط به، وللعلم يسمى هذا المؤشر أيضا بمعامل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني، إذ يعبر عليه رياضيا بـ :

$$F=\sum(X + M) / PIB$$

حيث : X تمثل الصادرات ، M تمثل الواردات ، PIB تمثل الناتج الداخلي الخام

ولهذا المؤشر أهمية كبيرة إذ يبين مدى مساهمة التجارة الخارجية بقسميها ( الصادرات والواردات ) في تكوين الناتج الداخلي الخام للدولة أي مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأي دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذه الدولة، وعليه فإذا كان هذا المؤشر مرتفعا دل ذلك على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصادها أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة تبعية للعالم الخارجي... أي الاعتماد الكبير للاقتصاد المحلي على الأسواق الخارجية للحصول على حاجياته، وبالتالي فهذا المؤشر يقيس مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية، السياسات المالية والاقتصادية والتجارية للشركاء التجاريين الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية والأحداث السياسية العالمية[31].

وفيما يلي الجدول الموالي الذي يقيس درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري منذ البداية الفعلية للتحرير والانفتاح في الجزائر، تحديدا مع بداية تسعينات القرن الماضي، والى غاية 2015 مستثنين آخر سنتين لأنهما بداية الأزمة المالية التي تعيشها الجزائر حاليا بسبب انخفاض أسعار البترول، واضطرار الجزائر للعودة مرة أخرى لبعض أساليب الحماية كوسيلة من اجل تطبيق سياسة التقشف.

ومن الجدول الموالي نلاحظ أن الميزان التجاري في الجزائر عرف عموما تحقيق فائض بداية من تسعينات القرن الماضي مع تسجيلنا للعجز الذي عرفه الميزان التجاري سنة 1995 قدر بـ: -14.742 مليار دج وهي السنة التي بدأت فيها تظهر أثار التحرير التام للتجارة الخارجية، إذ انخفضت حصيلة الصادرات مع ارتفاع حصيلة خدمة الديون الخارجية مما اضطر بالحكومة إلى إعادة جدولتها، وبعدها حقق مرة أخرى الميزان التجاري فائضا سنتي 1996 و1997 لكي يعرف تراجعا آخر سنة 1998، ومنذ تلك الفترة عرف الميزان التجاري ارتفاعا بشكل عام متزايد إلى غاية سنة 2008 سنة الذروة أين سجل الميزان التجاري فائضا قدر بـ 2572.033مليار دج وهذا بفضل ارتفاع أسعار البترول حيث بلغ متوسط سعر البترول في تلك السنة 94.4 دولار للبرميل وكنتيجة متوقعة ارتفع أيضا الفائض في الميزان التجاري ، لكن ومع بداية الأزمة النفطية بدأ ميزان التجاري للجزائر يحقق تراجعا إلى أن وصل سنة 2015 إلى عجز قدر بـ: - 1808.93 مليار دج وهذا راجع كله لتراجع أسعار النفط اذ بلغ في 2015 متوسط سعر البرميل49.5 دولار للبرميل وزاد هذا العجز في الاستمرار ليسجل في 2016 حده الأقصى إذ قدر بـ - 2196.73 وبالتالي فالميزان التجاري للجزائر له علاقة طردية بأسعار البترول يحقق فائضا بارتفاع اسعار البترول وعجزا بتهاويها نظرا للاعتماد شبه كلي للجزائر على المحروقات والإيرادات المتأتية منها.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الجدول رقم (07)**: مؤشر الانفتاح في الجزائر خلال الفترة (1990–2016) الوحدة: مليار دج

| السنوات | الصادرات X | الواردات M | الميزان التجاري (M –X) | الصادرات + الواردات (X+M) | الناتج المحلي الإجمالي PIB | مؤشر الانفتاح F=Σ(X+M)/PIB*100 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **1990** | 122.279 | 87.018 | 35.261 | 209.297 | 554.40 | %37.75 |
| **1991** | 233.589 | 139.214 | 94.375 | 372.803 | 862.10 | 43.24 |
| **1992** | 249.010 | 188.547 | 60.463 | 437.557 | 1074.70 | 40.71 |
| **1993** | 239.552 | 205.035 | 34.517 | 444.587 | 1189.70 | 37.37 |
| **1994** | 324.338 | 340.142 | 15.804 | 664.48 | 1487.40 | 44.67 |
| **1995** | 498.451 | 513.193 | 14.742- | 1011.644 | 2005.00 | 50.46 |
| **1996** | 740.811 | 498.326 | 242.485 | 1239.137 | 2570.00 | 48.21 |
| **1997** | 791.767 | 501.579 | 290.188 | 1293.346 | 2780.20 | 46.52 |
| **1998** | 588.875 | 552.358 | 36.517 | 1141.233 | 2830.50 | 40.32 |
| **1999** | 840.516 | 610.673 | 229.843 | 1451.189 | 3238.20 | 44.81 |
| **2000** | 1657.215 | 690.425 | 966.79 | 2347.64 | 4083.50 | 57.45 |
| **2001** | 1480.335 | 764.862 | 715.473 | 2245.197 | 4059.10 | 55.31 |
| **2002** | 1501.191 | 957.039 | 544.152 | 2458.23 | 4202.50 | 58.49 |
| **2003** | 1902.053 | 1047.441 | 854.612 | 2949.494 | 4709.50 | 62.63 |
| **2004** | 2337.447 | 1314.399 | 1023.048 | 3651.846 | 6150.40 | 59.38 |
| **2005** | 3421.548 | 1493.644 | 1927.904 | 4915.192 | 7563.60 | 64.98 |
| **2006** | 3979.00 | 1558.540 | 2420.46 | 5537.54 | 8520.60 | 64.99 |
| **2007** | 4214.163 | 1916.812 | 2297.351 | 6130.975 | 9306.20 | 65.88 |
| **2008** | 5095.019 | 2572.033 | 2522.986 | 7667.052 | 10993.80 | 69.74 |
| **2009** | 3347.636 | 2854.805 | 492.831 | 6202.441 | 9968.00 | 62.22 |
| **2010** | 4333.587 | 3011.807 | 1321.78 | 7345.394 | 11991.60 | 61.66 |
| **2011** | 5374.131 | 3442.501 | 1931.63 | 8816.632 | 14526.60 | 60.70 |
| **2012** | 5548.331 | 3998.366 | 1549.965 | 9546.697 | 16115.30 | 59.24 |
| **2013** | 5144.430 | 4360.770 | 783.66 | 9505.2 | 16568.30 | 57.67 |
| **2014** | 4818.210 | 4799.350 | 18.86 | 9617.56 | 19346.86 | 49.71 |
| **2015** | 3455.040 | 5263.970 | 1808.93- | 8719.01 | 16702.10 | 52.20 |
| **2016** | 3212.77 | 5409.50 | 2196.73- | 8622.27 | 17406.80 | 49.53 |

**المصدر** : الملاحق الإحصائية ، للتقرير السنوي لبنك الجزائر (1990–2016).

بالنسبة لمؤشر الانفتاح في الجزائر فهذا الأخير ارتفع من 33.82% سنة 1990 إلى 69.74% سنة 2008 مع ملاحظة بعض التذبذبات لهذا المؤشر مثل سنة 1993 أين سجل هذا المؤشر 37.37% بعدما كان أكثر من 43.24% سنة 1991 ثم بدأ ينخفض انخفاضا مستمرا منذ بداية 2009 لكي يصل في سنة 2016 إلى 49.53% أي بانخفاض قدره 20.21% .

ولإثبات الرغبة الجادة للجزائر في الانضمام إلى هذه المنظمة سايرت الجزائر توجهات OMC ، عن طريق تحرير التجارة الخارجية وإصلاح النظام المالي والمصرفي فيها، بجملة من الإجراءات تمثلت في خلق الإطار التشريعي والمؤسساتي بالإضافة إلى اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف مع هيئات ودول أجنبية بهدف التحرير والانفتاح، وبالفعل حققت الجزائر ما كانت تصبوا إليه فلقد حققت معدلات انفتاح متزايدة عند بداية تطبيق التحرير الفعلي فالانفتاح يجعل الجزائر تتأثر بشكل سريع بالتقلبات و الأزمات العالمية والتبعية للعالم الخارجي .



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## 7.خلاصة:

كل المجهودات اتخذتها الجزائر من أجل مواكبة العولمة التي فرضت على جميع دول العالم و لم يبقى لأي دولة أي خيار سوى مسايرة هذا التيار وإلا الزوال والاندثار، وعليه كان على الجزائر ضرورة التوجه نحو التحرير والانفتاح علها تحقق جملة من الأهداف، وسنحاول فيما يلي قياس درجة هذا الانفتاح عن طريق استخدام مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي. وعليه يمكن لنا اقتراح جملة من التوصيات لعل من أهمها :

– بناء اقتصاد متنوع ثم الدخول في تحديات الانفتاح والتحرير لان التحرير بدون التحضير لذلك يعني الزوال والاندثار،

– لابد عليها في الفترة الحالية ترشيد نفقاتها العامة ومحاولة الاستغلال الأمثل للإيرادات المتأتية من ارتفاع أسعار البترول وإلا فإنها لن تستفيد من ارتفاع أسعار المحروقات بل والعكس من ذلك قد تفاقم من العجز نتيجة الزيادة في النفقات العامة غير الاستثمارية والتي لا تعود بأي نفع على الدولة ، وتعود مرة أخرى في الأزمة بعد تهاوي أسعار المحروقات الأمر الذي عاشته الجزائر خلال العشريتين الأولى والثانية من القرن الحالي فبعد البحبوحة انخفضت أسعار المحروقات ودخلت الجزائر في أزمة مالية

– التفكير في مستقبل الأجيال القادمة خاصة في ظل مستقبل مجهول للعوائد النفطية،

– التحفظ في التنازلات المقدمة للمنظمة العالمية للتجارة من اجل الانضمام خاصة مع عدم القدرة على المنافسة.

وعليه مؤشر الانفتاح له علاقة طردية بارتفاع أسعار النفط والواردات فعندما ترتفع أسعار النفط تزيد إيرادات الدولة وبالتالي فتح الباب أكثر أمام الاستيراد وهو السياسة التي تطبقها الجزائر منذ الاستقلال التبذير وعدم ترشيد النفقات، ومع هشاشة الاقتصاد الجزائري يجعلنا نقول أن ارتفاع مؤشر الانفتاح يدل على زيادة انكشافها على العالم الخارجي وبالتالي تعرضها بشكل أكبر للتقلبات الاقتصادية العالمية.

## 8.الهوامش والإحالات:

[1]– كبير سمية ، **سياسة التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2007–2008 ، ص 186.

[2]– نفس المرجع السابق ، ص 187.

[3]– موسوس مغنية ، **اثر تحرير التجارة الخارجية في الجزائر على معدل التغطية في الفترة** 2000– 2013، دراسة مقارنة بين مصر والجزائر ، مجلة شمال إفريقيا ، العدد21، ص 131.

[4]– الجريدة الرسمية رقم 80 الصادرة في 1963/10/23، ص 180.

[5]– فيروز سلطاني ، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الاوروموتوسطية** ، جامعة محمد خضير بسكرة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2012–2013 ، ص 142.

[6]– لخضر مداني، **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الإقليمية (دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي** ، رسالة ماجستير ، علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005–2006 ، ص 150.

[7]- Benissad Hocine , **la reforme économique en Algérie** , Algérie OPU 2 édition , p 88.

8 – باريك مراد ، **التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي**، رسالة ماجستير في العلوم تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013–2014 ، ص 82.

[9] -ADOUKA LAKHDAR ; **modélisation du taux de change du dinar algérien à laide des modèles ECM** ; thèses pour l'obtention doctorat en sciences économiques faculté des sciences économiques université de Tlemcen, 2000-2001, P58.

10– عدنان حسين يونس، **التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح العربية (تجارب عربية)**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ص 39.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11 – بن طينة زهية، **تحرير التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجستير في القانون، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر، 2008–2009، ص 39–40.

12– مدني بن شهرة ، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية )** ، دار حامد، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 130–133.

13– الجريدة الرسمية ، عدد رقم 2، الصادرة بتاريخ 1989/06/19.

14– كربالي بغداد ، **نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية في الجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة ، العدد 08، جانفي 2005، ص 30.

15– الجريدة الرسمية ، عدد رقم 16، الصادرة بتاريخ 1990/04/18.

16– محمد راتول ، **تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات** ، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –الواقع والتحديات – جامعة الشلف ، يومي 14–15 ديسمبر 2004، ص 145.

17– شعيب بونوة، خياط رقية، **سياسة سعر الصرف بالجزائر – نمذجة قياسية للدينار الجزائري –** ، الأكاديمية العربية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد 05، 2011، ص 121.

18– الجريدة الرسمية رقم 16 الصادرة بتاريخ 1990/04/18.

19– شريف شكيب أنور ، بوزيان عثمان ، **الخوصصة في الجزائر – دراسة وتقييم –** ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي : السياسات الاقتصادية (واقع وأفاق ) ، يومي 29–30 نوفمبر 2004،جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، ص 03.

20– الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 1996/12/08.

21– الجريدة الرسمية رقم 16 الصادرة بتاريخ 1990/04/18، مرجع ساق ذكره.

22– كبير سمية ، **التجارة الخارجية وتمويلها بعد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2002، ص 44–45.

23– بن ديب عبد الرشيد ، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية – حالة الجزائر–** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 2002–2003 ، ص 449 .

24– فلة عاشور ، **انعكاسات السياسة التجارية على تطور التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1994**، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 24، جامعة محمد خضير ، بسكرة ، مارس 2012، ص 489.

25– عجة جيلالي ، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص** ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 2007، ص 258.

26– الجريدة الرسمية رقم 58 الصادرة في 1996/10/06.

27– الجريدة الرسمية رقم 35 الصادرة بتاريخ 1996/06/09.

28– فله عاشور ن مرجع سبق ذكره ، ص 491.

29– نفس المرجع السابق ، ص 491.

30-Samira Imadalou, **Adhésion de l'Algérie a l OMC – pas de concessions au détriment de l'économie nationale** ,7 Avril 2009,allafrica .com

31- Christine Brandt, University Aat Ulm, economic growth and openness an econometric analysis for region preliminary version vov 2004,p 13



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com